

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/17
28 February 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

الصكوك والآليات القانونية الدولية

(الفصل ٣٩ من جدول أعمال القرن ٢١)

تقرير الأمين العام

موجز

نظرا لأهمية مبادئ القانون الدولي للتنمية المستدامة وأهمية اتباع نهج متكامل فيما يتعلق بالقانون الدولي في جميع الجهات القضائية والمحاكم وسائر هيئات تسوية المنازعات والمحافل الأخرى المسؤولة عن تفسير المعاهدات، يُقترح إجراء مزيد من الدراسة والتطوير للمبادئ والمفاهيم التي ترد في تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بتحديد مبادئ القانون الدولي للتنمية المستدامة فيما يتعلق بصياغة صكوك جديدة، من بينها صكوك للقواعد غير الملزمة قانونا، وتفسير الصكوك الحالية ذات الصلة بالتنمية المستدامة وتطبيقها. وقد ترغب لجنة التنمية المستدامة في أن تعود إلى هذا الموضوع للنظر فيه بصورة أوفى في دورتها السادسة.

كذلك، يُلَفَت نظر اللجنة إلى التوصيات المقدمة من الفريق العامل المعني بتحديد مبادئ القانون الدولي للتنمية المستدامة.

9604815

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١	مقدمة
٣	٣ - ٢	أولا - القضايا الجديدة والقضايا الناشئة في ميدان التنمية المستدامة
٤	١٠ - ٤	ثانيا - مبادئ القانون الدولي للتنمية المستدامة
		ثالثا - اتجاهات في ميدان الصكوك والآليات الدولية المتصلة بالتنمية
٥	١٥ - ١١	المستدامة

مقدمة

١ - أعدت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة هذا التقرير بوصفها مديرة المهام الواردة في الفصل ٣٩ من جدول أعمال القرن ٢١^(١)، المتعلق بالصكوك والآليات القانونية الدولية. ويركز التقرير تحديداً على موضوعي القضايا الجديدة والناشئة، والاتجاهات. ويرد في إضافة التقرير استعراض أشمل للتطورات الحاصلة منذ عام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالفصل ٣٩ من جدول أعمال القرن ٢١، وهو العام الذي استعرضت فيه لجنة التنمية المستدامة ذلك الفصل في دورتها الثانية.

أولاً - القضايا الجديدة والقضايا الناشئة في ميدان التنمية المستدامة

٢ - بدأت تنشأ في ميدان التنمية المستدامة قضايا جديدة تتعلق بدور وفعالية القواعد غير الملزمة قانوناً في دمج البيئة والتنمية في إطار قانوني، وتقييم الآثار البيئية، ومسألتي الامتثال والإنفاذ. وبعض التطورات الناشئة الآن الأكثر تحديداً تتعلق بالمجالات التالية: (أ) وضع بروتوكول للسلامة البيولوجية في ميدان النقل الآمن للكائنات المحورة وراثياً ومناولتها واستخدامها، مع التركيز على تحرك هذه الكائنات عبر الحدود؛ (ب) الولاية المعتمدة في برلين^(٢) (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)^(٣) التي تبدأ عملية جديدة لتعزيز التزامات البلدان المتقدمة النمو بتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (غازات الدفيئة) إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ عن طريق اعتماد بروتوكول أو صك قانوني آخر؛ (ج) تقديم المساعدة المالية والخبرة التقنية من أجل إعانة البلدان النامية في إدماج البيئة والتنمية في عملية التخطيط؛ (د) الإدارة المأمونة للنفايات المشعة؛ (هـ) وضع إطار جديد لتقدير الوضع بالنسبة للنفايات يسري في إطار اتفاقية لندن المنقحة، على جميع صكوك حماية البيئة البحرية بمعزل عن مصدر النفايات؛ (و) الإجراءات الخاص بالموافقة المسبقة عن علم؛ (ز) الغابات (الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات الذي أنشأته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثالثة)؛ (ح) السلامة الكيميائية، والإدارة السليمة للكيماويات، ووضع نظام منسق عالمياً لتصنيف الكيماويات وتوسيمها؛ (ط) القضايا المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار البيئية والتعويض عنها، ومراعاة القواعد البيئية في سياق الأنشطة العسكرية. (ترد معلومات أخرى عن هذه القضايا في إضافة هذا التقرير).

٣ - والمجالات المحددة الأخرى التي ذكر أنها تستحق اهتماماً في المستقبل تتضمن، في جملة أمور، الملوثات العضوية المستمرة التأثير والفلزات الثقيلة؛ والتنفيذ المشترك والتصاريح القابلة للتداول؛ وحماية التنوع البيولوجي البحري؛ وحماية المصادر المائية الداخلية؛ وحماية التربة؛ والنظم الإيكولوجية للجبال؛ واستعمال الكائنات المحورة وراثياً والكائنات الغريبة؛ وتشغيل الأطفال؛ وتقييم الآثار البيئية. واقترح أيضاً وضع معاهدين إجرائيتين أوسع نطاقاً: واحدة لتحديد الالتزامات المتعلقة بمساعدة البلدان النامية في تنفيذ الصكوك القانونية الدولية، والثانية يمكن أن تحوي مبادئ توجيهية لكفالة تساق التجارة مع قانون البيئة.

ثانيا - مبادئ القانون الدولي للتنمية المستدامة

٤ - وإحدى القضايا الناشئة الأخرى هي تحديد المبادئ والمفاهيم التي يقوم عليها القانون الدولي للتنمية المستدامة. وترجع أهمية هذه القضية إلى سببين هما: الاقرار بما اكتسبته التنمية المستدامة من شيوع كموضوع من مواضيع القانون الدولي له ما يسوغه والحاجة إلى فهم الآثار القانونية المترتبة على التنمية المستدامة. ويضاف إلى ذلك، وربما بقدر أكبر من الأهمية، أثر التنمية المستدامة الإدماجي الذي يجعلها وثيقة الصلة بمجالات أخرى في القانون الدولي، مثل القانون البيئي والقانون التجاري، ويجعلها ذات أهمية قانونية لهذه المجالات.

٥ - ويمكن للمبادئ أن تؤدي وظائف مختلفة في العملية القانونية الدولية، ومن ذلك: (أ) المساعدة في وضع صكوك قانونية جديدة؛ (ب) المساعدة في تفسير المعاهدات والالتزامات الأخرى وتطبيقها؛ (ج) وضع قواعد ذات طبيعة فنية؛ (د) وضع التزامات ذات طبيعة إجرائية؛ (هـ) المساعدة في بلورة الالتزامات التفصيلية. كما أن دورها في تفسير الالتزامات القانونية القائمة، وعلى الأخص الالتزامات الناشئة بموجب المعاهدات، وتطبيق هذه الالتزامات يكتسب أهمية خاصة.

٦ - وفي عام ١٩٩٥، وبجهد مشترك وتشاور كامل، نظمت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعين للخبراء تناولوا هذه القضية. فقد عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاجتماع الأول في سلسلة ثلاثة اجتماعات حلقة عمل لفريق الخبراء التابع له المعني بالقانون البيئي الدولي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وذلك استجابة للمقرر ٩/١٨ (١٩٩٥) الذي اتخذته مجلس إدارة البرنامج في دورته الثامنة عشرة^(٤). وسوف تعرض النتائج التي توصلت إليها هذه الاجتماعات الثلاث على اجتماع كبار المسؤولين الحكوميين المعني باستعراض برنامج مونتفيدو الثاني، ثم تعرض في وقت لاحق على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة في عام ١٩٩٧.

٧ - أما إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة فنظمت اجتماعا لفريق الخبراء المعني بتحديد مبادئ القانون الدولي للتنمية المستدامة، في الإطار الذي رسمه إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٥) وجدول أعمال القرن ٢١، من أجل تحديد المبادئ الأساسية للقانون الدولي المتصلة بالتنمية المستدامة، ومن أجل النظر في التصنيفات الممكنة لهذه المبادئ، وتقييم آثارها العملية المحتملة في سياق قانوني، بما في ذلك تقييم دورها في تفسير وتطبيق القانون الدولي القائم في هذا الميدان.

٨ - وقد رُئي أن مبدأي الصلة المتبادلة والتكامل (حسبما يعبر عنهما المبدأ ٣ و ٤ من إعلان ريو) يشكلان عماد القانون الدولي في ميدان التنمية المستدامة. فالمبدأ ٣ يعبر عن تسليم بضرورة الابتعاد عن تناول ميادين القانون الدولي (التي تتصل مثلا بحقوق الإنسان والعلاقات الاقتصادية وحماية البيئة) على

أنها ميادين مغلقة على ذاتها، والاتجاه إلى وضع قواعد عامة للقانون الدولي تحتفظ فيه هذه الميادين المستقلة بطابعها المميز ولكنها تكون مرهونة بنهج مترابط.

٩ - ويمكن للجنة الاطلاع على تقرير فريق الخبراء المعني بتحديد مبادئ القانون الدولي للتنمية المستدامة الذي أعد في شكل وثيقة معلومات أساسية.

١٠ - وعملا بالمقرر الذي اتخذته اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة في اجتماعها السابع (شباط/فبراير ١٩٩٦)، ستقوم لجنة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بوصفها مديرة المهام الواردة في الفصل ٣٩ من جدول أعمال القرن ٢١، ومع استفادتها من الأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال القانون البيئي، بإجراء تقييم لتنفيذ مبادئ إعلان ريو في مجال القانونين الدولي والوطني. وستستعين اللجنة في سياق ذلك بأعمال فريق الخبراء الذي يوجد مقره في جنيف، وأيضا بأعمال مؤتمر بيئي دولي معني بتدوين مبادئ ريو في التشريعات الوطنية، وهو مؤتمر ترعاه حكومة هولندا وتنظمه لكي يعقد في شهر أيار/مايو من العام الحالي.

ثالثا - اتجاهات في ميدان الصكوك والآليات القانونية الدولية المتصلة بالتنمية المستدامة

١١ - مع الزيادة الحاصلة في عدد الصكوك القانونية الدولية المتصلة بالتنمية المستدامة، يتزايد الاتجاه إلى تحديد المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة. ويستمد هذا الاتجاه أهميته من عدة أسباب جرى تحديدها بالفعل، وقد يكون ما يستحق تسليط الضوء عليه بينها هو ضرورة زيادة تفهم معني التنمية المستدامة من ناحية صلتها بالقانون الدولي وأهمية وجود بعض "المبادئ المرجعية" لتوجيه صياغة التشريعات الوطنية وتفسير القانون القائم والتفاوض على القانون الدولي في المستقبل.

١٢ - وثمة اتجاه ذو صلة في هذا الخصوص هو الاتجاه إلى إبرام اتفاقيات "إطارية" تتيح فرصة وضع مبادئ قانونية معينة وفي الوقت نفسه تترك للمفاوضات التي تتناول أحكاما أكثر تحديدا قدرا كافيا من المرونة لصياغة هذه الأحكام حسب التطور في توافق الآراء الدولي وحسب إبراز البيانات العلمية والتقنية الجديدة لضرورة التصرف.

١٣ - وكما هو مبين في هذا التقرير، وبصورة أوفى في تقرير الأمين العام (E/CN.17/1996/18 و Add.1) بشأن الفصل ٨ من جدول أعمال القرن ٢١ (ادماج البيئة والتنمية في صنع القرار)، يوجد اهتمام بضرورة تخفيف عبء الإبلاغ الذي تضعه الصكوك القانونية الدولية والقرارات الحكومية الدولية على كاهل البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وهذا يمثل اتجاها متزايدا نحو تنسيق عملية تقديم التقارير وترشيدها والتعاون على الصعيدين الدولي والوطني لأغراض جمع البيانات وتحليلها ونشرها.

١٤ - وتحظى باهتمام متزايد قضايا التنفيذ والامتثال وتسوية المنازعات. وربما تحمل الدراسات والمناقشات الدائرة في المحافل الدولية حاليًا على استعراض بعض الأحكام القائمة وطرح أفكار جديدة بشأن أحكام أخرى توضع مستقبلاً. وقد تكون بعض الآليات الأحداث عهداً الخاصة بالتنفيذ، مثل آلية "المسؤوليات المتفاوتة"، وتلك الخاصة بالامتثال، مثل آلية الكشف العلني التي تستعمل جملة وسائل من بينها بعثات تقصي الحقائق، ذات أهمية خاصة في هذا الشأن.

١٥ - وأخيراً هناك اهتمام متزايد بشأن إيجاد الوسائل التي يمكن عن طريقها زيادة المشاركة غير الحكومية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات القانونية الدولية وكذلك في تنفيذها. وعلاوة على هذا تولي عناية أوفى وولاتاحة سبيل أمام الجهات الفاعلة غير الحكومية للوصول إلى المحافل القضائية المناسبة لجبر التظلمات الفردية والجماعية على الصعيد الدولي.

الحواشي

١ - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويب القرار ١، المرفق الثاني.

٢ - FCCC/CP/1995/7/Add.1، المقرر 1/CP.1.

٣ - A/AC.237/18 (Part II) Add.1 and Corr.1، المرفق الأول.

٤ - انظر الوثيقة A/50/25، المرفق.

٥ - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويب القرار ١، المرفق الأول.

— — — — —